

لجنة المتابعة ودورها في سياق إعادة انتخاب رئيسها الحاليّ

كانون الأول 2020

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

بالتعاون مع

محمد قعدان

مدى الكرمل



انتخب المجلس المركزي للجنة المتابعة، بتاريخ 2020/12/19، السيد محمد بركة لولاية ثانية رئيساً للجنة المتابعة العليا، وكان بركة هو المرشح الوحيد الذي أعلن عن ترشحه لرئاسة اللجنة، إذ لم يبادر أي حزب إلى طرح مرشح حتى إغلاق باب الترشيح بتاريخ 2020/12/16. وهكذا كان الاختيار أمام المصوتين إما التصويت لصالح السيد بركة، وإما اختيار الورقة البيضاء. حصل السيد بركة على تأييد 54 عضواً من أصل 62 عضواً في المجلس المركزي.

أقرت لجنة المتابعة، في جلستها التي عُقدت في مدينة طمرة بتاريخ 12/3، أن يكون موعد انتخاب رئيس اللجنة في 12/19، وقد أصدرت اللجنة المخولة بمتابعة انتخابات لجنة المتابعة بياناً جاء فيه:

"يحق لكل عضو من أعضاء المجلس المركزي للجنة أن يقدم ترشيحه خطياً لرئاسة لجنة المتابعة مرفقاً بترشيحه الخطي من قبل أحد مركبات لجنة المتابعة العليا، على الأقل، كما يحق لأي شخص من خارج عضوية المجلس المركزي، من أبناء الجماهير العربية الفلسطينية في البلاد، أن يقدم ترشيحه رسمياً وخطياً، على أن يكون ممهّوراً بدعم وتزكية من مركبين اثنين، من مركبات لجنة المتابعة العليا، على الأقل وفقاً للنظام الداخلي وأحكامه العامة وقرارات المجلس المركزي، كأعلى هيئة من هيئات لجنة المتابعة، فإن جميع أعضاء المجلس المركزي للجنة هم فقط من يحق لهم المشاركة في انتخاب رئيس لجنة المتابعة، بحيث يفوز برئاسة اللجنة من يحصل على غالبية أصوات المشاركين في الانتخابات من أعضاء المجلس المركزي، أي بالغالبيّة العادية".¹

وجاءت هذه الانتخابات بعد جدل استمر طويلاً حول مدّة الولاية الدستورية لولاية الرئيس المنتخب. تمحور النقاش في ما إذا كانت ولاية الرئيس المنتخب تنتهي بعد دورة تمتد خمسة أعوام (2015-2020)، أم تنتهي بعد ثلاثة شهور من انتخابات السلطات المحليّة (2018). وبما أنّ الانتخابات لرئاسة اللجنة كانت عام 2015، أي بتأخر عامين عن انتخابات السلطات المحليّة المنعقدة عام 2013، فقد تقرر عقدها في كانون الأوّل (2020)، أي بعد دورة كاملة من خمسة أعوام.

¹ عرب 48. (2020، 14 كانون الأوّل). إعلان موعد انتخاب رئاسة لجنة المتابعة وآخر موعد للترشح. [عرب 48](#).

مواقف الأحزاب من الانتخابات:

أظهرت معاينة مواقف الأحزاب والحركات السياسية المرشحة للجنة المتابعة أن هناك توافقاً واتفاقاً حول التفاصيل الإجرائية للانتخابات رئاسة المتابعة، باستثناء حركة أبناء البلد، بينما ظهر محمد بركة مرشحاً توافقياً بين غالبية مرشحات اللجنة الذين لم يطرحوا مرشحين للرئاسة.

دار الحديث عن أن الحركة الإسلامية الجنوبية سوف ترشح النائب السابق الأستاذ مسعود غنايم، غير أنها تراجعت عن هذا الترشيح، وربما كان ذلك التوتّر بسبب التوتّر الذي حصل بينها وبين سائر الأحزاب والحركات السياسية في أعقاب تصريحات وسلوكيات النائب منصور عباس. وبيّنت الحركة الإسلامية الجنوبية موقفها من الانتخابات في بيانها الصادر في تاريخ 2020/12/16، ورد فيه:

"تريد الحركة الإسلامية الوصول إلى تصوّر موحد للجنة المتابعة العليا، تعريفها ورؤيتها وأهدافها ووظائفها وصلحاياتها ووسائل عملها ونظامها الداخلي. كما تريد الحركة الإسلامية بناء لجنة المتابعة العليا، وجعلها مؤسسة جماعية قوية قادرة على تنظيم، قيادة وتمكين مجتمعنا العربي، والتخطيط لمستقبله وضمان أمنه وتطوره. وقد قدّمت مقترحاً متكاملًا لتطوير دستور لجنة المتابعة ونظامها الداخلي، وتملك تصوّرًا واضحًا كيف تصل إلى تحقيق قفزة نوعية في بناء وتطوير عمل لجنة المتابعة. لقد سعت الحركة الإسلامية إلى قيادة هذا التوجّه وتحقيق هذا البرنامج العملي، عندما رشّحت الشيخ كامل ريان لرئاسة لجنة المتابعة عام 2015. وعندما اختار أعضاء لجنة المتابعة السيد محمد بركة لرئاسة المتابعة بفارق صوت واحد، باركنا له ووقفنا بجانبه في تحمّل المسؤوليات المختلفة. ولذلك تؤكّد الحركة الإسلامية على استعدادها أن تتحمّل مسؤولياتها في مشروع تغيير حقيقي في بناء مؤسسة المتابعة وتطوير عملها، من خلال عمل جماعي وشراكة واسعة، وليس من خلال تقديم مرشح جدير ومناسب من قياداتها لرئاسة لجنة المتابعة في الانتخابات القريبة، مع تأكيدها على أنها ملتزمة بالتعاون والدعم لمن تنتخبه لجنة المتابعة العليا في الانتخابات القريبة رئيسًا للجنة المتابعة، تجسيداً لنهجها الوحدوي وإخلاصها في تعزيز المؤسسات الوطنية الوحدوية".²

في المقابل، أعلنت حركة أبناء البلد مقاطعة الانتخابات، موضّحة موقفها في بيان أصدرته حول ذلك. وقالت الحركة في بيانها:

"إننا في حركة أبناء البلد نعلن عدم مشاركتنا في عملية انتخاب رئيس للجنة المتابعة برمتها يوم السبت القادم"، داعية "القوى السياسية المُشكّلة للمتابعة، مراجعة موقفها هذا، وتأجيل الانتخابات المزمع إجراؤها يوم السبت القادم وتبني كافة التعديلات الدستورية (تعديلات كانت الحركة قد تقدّمت بها في وقت سابق) قبلها". وطالبت كذلك "كافة أعضاء اللجنة ورئيسها (محمد بركة) العدول عن الانتخابات

² المسار. (2020. 16 كانون الأول). الإسلامية الجنوبية: ملتزمون بالتعاون والدعم لمن تنتخبه لجنة المتابعة في الانتخابات القريبة رئيسًا لها. [المسار](#).

على هذا النمط، وتأجيل موعدها لموعد يفتح الباب أمام مرشّحين يجدون في أنفسهم الكفاءة لهذا التكليف من جهة، ويعمّق النقاش حول التعديلات الدستورية ويعطي ضمانات لتنفيذها من جهة أخرى.³ وتابعت قائلة: "في هذه الأيام وبعيدًا عن أعين الناس، وحتّى عن كوادرات الأحزاب الرياديّة يجري الإعداد لإجراء انتخابات رئاسيّة للجنة، دون الخوض في برامج أو سياسات ولا حتّى نقاش أيّ تعديل وتطوير لما كان بشكل معمّق، بل على العكس تمامًا، حيث جرى فتح باب الترشيح يوم السبت وسيتمّ إغلاقه يوم الأربعاء! دون إعلام وإعلان جدّي يفتح الباب أمام مناقشات ومرشّحين، لتعود اللجنة إلى أسلوب أشبه ما يكون بالمخترة، يُفقد هذه اللجنة التمثيلية العليا لما تبقى من هيبته ويُبعدها أكثر عن أبناء شعبنا الذي تمثّله".⁴

وقد أيدّ التجمّع الوطني الديمقراطيّ ترشيح بركة لولاية ثانية استنادًا إلى قرار المكتب السياسيّ للحزب، وجاء في بيانه:

"إنّ التجمّع يفضّل لو كانت منافسة جدّية على رئاسة لجنة المتابعة وكان هناك أكثر من مرشّح، فهذا هو الأمر الطبيعيّ والفعل الديمقراطيّ الأسلم. ولكن جاءت التفاعلات السياسيّة بين مركّبات المتابعة بنتيجة أن يكون هناك مرشّح واحد. ونحن في التجمّع نعبر عن استعدادنا للتعاون مع الرئيس المنتخب ومع كافّة مركّبات لجنة المتابعة من أجل أن تعمل اللجنة بقيادة جماعيّة حقيقيّة وبحضور أكبر وأكثر فعالية في كافّة قضايا شعبنا في كافّة أرجاء البلاد".⁵

وفي مقال كتبه عضو التجمّع منيب طريبه، عرض فيه مسوّغات التجمّع لهذا القرار، والذي يتمثّل في البحث عن مرشّح توافقيّ، والحاجة إلى موقف وحدويّ في هذه الظروف، قال:

"وبما أنّها ترى بالسيد بركة شخصيّة توافقيّة والتي من الممكن أن تساعد على اللحمة والعمل الوحدويّ في مواجهة سياسات المؤسسة الإسرائيليّة، فلا ضير بذلك حاليًّا، وكلّ من يرى غير ذلك فليستعدّ للمساهمة في إعادة بناء لجنة المتابعة كما يراها، فلا يعقل أن ننام نومة أهل الكهف ولا نعبر لجنة المتابعة أيّ اهتمام ونطالها بما لا تقوى عليه في هذه الإمكانيّات وفي ظلّ هذه الظروف الاستثنائيّة التي تهول بها الرجعيّات العربيّة حجيجًا بالإضافة إلى تواطؤ بعض القوى المحليّة والتي بدأت تتجرّد من عمودها الفقريّ وتحاول الانصهار في سمفونيّة المؤسسة الإسرائيليّة. السيد محمّد بركة شخصيّة تستطيع أن تقوم بالمهامّ لتمثيل أبناء شعبه، ولا ضير باستمراره في رئاسة لجنة المتابعة، خاصّة أنّ أكثرية المركّبات تراه شخصيّة توافقيّة".⁶

³ عرب 48. (2020، 16 كانون الأول). انتخابات المتابعة: محمّد بركة مرشّحًا وحيدًا لرئاسة اللجنة. [عرب 48](#).

⁴ كنوز نت. (2020، 16 كانون الأول). بيانين منفصلين [كندا في الأصل؛ والصواب: بيانان منفصلان] بخصوص المتابعة من أبناء البلد والإسلاميّة. [كنوز نت](#).

⁵ عرب 48. (2020، 17 كانون الأول). التجمّع يدعم ترشيح بركة لرئاسة المتابعة ويدعو لإعادة بناء اللجنة. [عرب 48](#).

⁶ طريبه، منيب. (2020، 19 كانون الأول). لجنة المتابعة العليا. [الموقع الرسميّ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ](#).

ويوضّح طريقه أنّ أزمة لجنة المتابعة تفرض تخطّي هذه المرحلة بتجديد ولاية بركة:

"فلناها منذ سنوات إنّه يجب بناء لجنة المتابعة مدعومًا بصندوق قوميّ ومؤسّسات تستطيع أن تسدّ رمق فلسطينيّ الداخل ومساندتهم ودعمهم للعمل المشترك المساهم في رفعة المجتمع الفلسطينيّ في الداخل. فلنتخطّى [كذا في الأصل؛ والصواب: فلنتخطّى] هذه الأزمة ولنبدأ بالتفكير مليًا في بناء هيئة فلسطينيّة عليا تعني فلسطينيّ الداخل ولنترك هذه النقاشات التي لا تساهم إلّا في توسيع الفجوة بين مركّبات المجتمع الفلسطينيّ في الداخل".⁷

نقاش:

أظهرت الانتخابات الحاليّة تبايناتٍ جديدةً بين مركّبات لجنة المتابعة، وعدم قدرتها على طرح مرشّحين لمنصب رئاسة اللجنة، فضلًا عن التغيّي بتصوراتها المعروفة عن إعادة بناء لجنة المتابعة. يبدو موقف غالبية المركّبات كحالة هروب من مواجهة الواقع بدلًا من إصلاحه، باستثناء حركة أبناء البلد التي أعلنت انسحابها العلنيّ من عمليّة الانتخابات. وجاء في بيانها ضدّ إجراءات وممارسات للرئاسة الحاليّة أنّها تتوقّع "ضياح خمس سنوات إضافية" من إمكانيّات وفاعليّة لجنة المتابعة. في موازاة ذلك، انتقدت مجموعة من الكتاب والأكاديميّين والناشطين والصحافيّين الفلسطينيّين عدم ترشّح أيّ منافسين من قبل جميع المركّبات، ومرور هذا الحدث مرور الكرام. وهنا يُطرح السؤال: هل فقدت لجنة المتابعة فاعليّتها ودورها؟ ويترتّب علينا أن نراجع دورها وإمكانيّاتها والنقد الأساسيّ إزاءها، ألا وهو المطالبة بـ "الانتخاب المباشر" للرئيس من قبل الجماهير العربيّة الفلسطينيّة في الداخل.

ووصفَ المدير العامّ لمدى الكرمل، مهنّد مصطفى، هذه التطوّرات الأخيرة بأنّها "لم تعد في دائرة اهتمام الناس، أي لم يعد هناك فارق بالنسبة للجماهير حول هويّة رئيس اللجنة، إذ إنّ الاهتمام بهذا الشأن بات جزءًا من صراع أحزاب ومركّبات في المتابعة فيما بينها، أمّا ما الذي يحمله ذلك من تغيير أو عدم تغيير في عمل وأداء المتابعة، فلم يعد ذلك يشكّل فرقًا لدى الناس، هذا إذا افترضنا أنّ هناك أصلًا اهتمامًا بالموضوع".⁸ وبحسب تقديرنا، ما هذا إلّا انعكاس ليأس الجماهير من دور الأحزاب عمومًا، وتقلّص الحقل السياسيّ والسياسة عمومًا في عمل وأداء الأحزاب والحركات السياسيّة بعد تشكيل القائمة المشتركة.

وبحسب تشخيصنا للأمر، ثمة أدلّة لها مشيّة لجنة المتابعة سنستعرضها في محاولة لتأطير الأزمة الراهنة، وتحليل مشكلاتها البنيويّة. ويتبيّن لنا أنّ حال لجنة المتابعة هذا ليس وليد الظروف الاستثنائيّة التي نعيشها هذا العام (انتخابات برلمانيّة متكرّرة، وجائحة الكورونا). ففي مقالة تحمل العنوان "[لجنة المتابعة والحالة الفلسطينيّة الداخليّة](#)"، أشار مهنّد مصطفى إلى هامشيّة لجنة المتابعة إذ قال: "تبدّى حالة الترهّل السياسيّ التي وصلت إليها هذه المؤسّسة، التي تُعتبر كلّ مركّباتها مجردًا بقائها بشكلها الحاليّ حاجةً سياسيّة ووطنية ملحّة، ولكن يبقى هذا المبرّر حائلًا دون المثابرة صوب إصلاحها، فبقاؤها أفضل من غيابها،

⁷ المصدر السابق.

⁸ دلاشة، عمر. (2020، 14 كانون الأول). رئاسة المتابعة: لا منافسة جدّيّة والجماهير خارج الصورة. [عرب 48](#).

وبقاؤها على حالة الترهّل التي تعصف بها أفضل من الذهاب إلى عملية تاريخية تهدد تماسكها الهش. بقاء لجنة المتابعة في شكلها الحالي في العام 2012 ليس وليد قوة بنيانها، بل وليد إرادة الأحزاب السياسية للإبقاء عليها كهدف لا كأداة يمكن تطويرها"⁹ وهو ما يعني أنّ لجنة المتابعة تعاني من أزمة بنيوية مستديمة في ما يتعلّق بانتخاباتها، وبدورها، وبفعلها.

تتفق جميع الأحزاب والحركات السياسية بشأن أهميّة لجنة المتابعة كمؤسسة وطنية ممثلة للجماهير العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وتختلف في الإجراءات المتعلقة بإعادة بنائها. وفي هذا الصدد كتب علي حيدر، في مقالته "[نحو المجلس الأعلى للجماهير العربيّة](#)"، قائلاً "أنّ المرحلة الأولى هي تأسيس المجلس الأعلى للجماهير العربيّة وإقامة أطر وتنظيمات واتّحادات مهنيّة وأهليّة، تجمع ما بين الهويّة والوطنية والمهنيّة تُنتخب بشكل ديمقراطيّ وتمثّل في هذا المجلس بالإضافة إلى رؤساء المجالس والأحزاب والحركات السياسيّة ممّا يقوّي ارتباط المجلس بالقوى الشعبيّة"¹⁰. وأضاف أنّه يجب في هذه المرحلة صياغة "ميثاق ونظام واضحين يشملان المبادئ الأساسيّة والسيروترات الإجرائيّة المقترحة وطريقة انتخاب المجلس، وكذلك تشمل صلاحيات المجلس ومرجعيتّه، ويُعرض هذا الميثاق في استفتاء عامّ ومن ثمّ تجري المصادقة عليه من قبل أبناء المجتمع العربيّ"¹¹. أمّا عن المرحلة الثانية التي يطرحها، فهي تلم التي نوقشت كثيرًا في أجنّادات المتابعة، واختلفت عليها المركّبات: "انتخاب مجلس أعلى للجماهير العربيّة بانتخابات مباشرة وديمقراطيّة".

وإذا أمعنا النظر في أزمة لجنة المتابعة، على ضوء تشخيص مهنّد مصطفى منذ عام 2012، نرى أنّ أدلّة هامشيّة اللجّنة تتمثّل بانعدام المنافسة الجديّة والنديّة في الانتخابات التي عُقدت يوم السبت، 2020/12/19، وفيها أُعيد انتخاب محمّد بركة لرئاسة اللجّنة. من الأدلّة على هامشيّة اللجّنة ودورها الشكليّ ما نستقيه من بيانات الأحزاب والحركات السياسيّة (باستثناء حركة أبناء البلد) التي أكّدت أنّها تدعم المرشّح. هذا التأكيد بدا وكأنّه مبايعه جماعيّة للمرشّح الوحيد وتأكيد على صوريّة الإجراءات الانتخابيّة. فضلًا عن هذا، نرى أنّ من أدلّة هامشيّة اللجّنة لدى الأحزاب والحركات السياسيّة ذلك التكرار للتصريحات ذاتها، والإشادة بأهميّة عمل اللجّنة ودورها وضرورة تنظيمها، دونما مبادرة إلى الابتداء في هذا التنظيم وتطبيقه بحجّة الظروف وعدم توافر الوقت. فعلى سبيل المثال، دعا التجمّع في بيانه إلى "الشروع فورًا بفتح نقاش وحوار شامل في المجتمع حول مشروع إعادة بناء لجنة المتابعة وفي مركزه مقترح الانتخاب المباشر، الذي يشكّل نقلة نوعيّة في تنظيم وتطوير عمل المجتمع العربيّ". ولفت إلى أنّ "مشروع الانتخاب المباشر يحتاج إلى عدّة سنوات من التحضير والتمهيد، وأنّ النقاش حوله ضروريّ جدًّا لبلورة الموقف الجماعيّ منه أخذًا بعين الاعتبار أنّ هناك آراء مختلفة حوله". أمّا الحركة الإسلاميّة، فذكرت في بيانها أنّها تريد "الوصول إلى تصوّر موحد للجنة المتابعة العليا، تعريفها ورؤيتها وأهدافها ووظائفها وصلاحياتها ووسائل عملها ونظامها الداخليّ؛ كما تريد الحركة الإسلاميّة بناء لجنة المتابعة العليا، وجعلها مؤسسة جماعيّة قويّة قادرة على تنظيم، قيادة وتمكين مجتمعنا العربيّ،

⁹ مصطفى، مهنّد. (2012، أيلول). لجنة المتابعة والحالة الفلسطينيّة الداخليّة. [جدل](#)، العدد 15. حيفا: مدى الكرمل المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية.

¹⁰ حيدر، علي. (2012، أيلول). نحو المجلس الأعلى للجماهير العربيّة. [جدل](#)، العدد 15. حيفا: مدى الكرمل المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية.

¹¹ المصدر السابق.

والتخطيط لمستقبله وضمان أمنه وتطوره". وفي هذا الخصوص، ذكرت أهميّة إنشاء صندوق قوميّ وأنها "قدّمت مقترحًا متكاملًا لتطوير دستور لجنة المتابعة ونظامها الداخليّ، وتملك تصوّرًا واضحًا كيف تصل إلى تحقيق ففزة نوعيّة في بناء وتطوير عمل لجنة المتابعة". ومن أدلة هامشيّة لجنة المتابعة نظرة الأحزاب للقائمة المشتركة والعمل البرلمانيّ كساحة العمل السياسيّ الأساسيّ، وعليه وحوله تدور النقاشات الحزبيّة والتوتّرات والانقسامات. وتتساءل هنا: هل القائمة المشتركة هي من يدفع لجنة المتابعة إلى الهامش لتبقى (القائمة المشتركة) اللاعب الرئيسيّ في الساحة السياسيّة التي أُفرغت أساسًا من عملها السياسيّ وأبقت على عملها الخدماتيّ؟

وهذا السؤال أشارت إليه الانتقادات المختلفة إثر إعادة تثبيت محمّد بركة رئيسًا للجنة المتابعة، ولا سيّما حركة أبناء البلد التي تتخذ موقفًا معارضًا للمشاركة البرلمانيّة والدخول إلى الكنيست. وقال حيدر في هذا الصدد، مشدّدًا في مقترحه على أهميّة لجنة المتابعة إزاء العمل البرلمانيّ، إنّ "المبنى والسيرورة اللذين نقترحهما يخلقان مركزًا للجراكم السياسيّ والاجتماعيّ والجماهيريّ العربيّ ويزحزحانه من البرلمان الإسرائيليّ إلى مركز المجتمع، حيث يكون التمثيل في البرلمان الإسرائيليّ إحدى إستراتيجيات العمل، والأحزاب والحركات السياسيّة تكون ممثّلةً في البرلمان وممثّلةً في المجلس الأعلى للجماهير العربيّة".¹² ويرى حيدر أنّ العمل البرلمانيّ غير متعلّق ولا يؤثّر على لجنة المتابعة والاهتمام بتطويرها، وفي الإمكان النشاط بالتوازي. هذه المقولة التي يتبنّاها حيدر تأتي ضمن مقولة الأحزاب الحاليّة لا بأفعالها.

هذه المقولة، التي تؤكّد على أهميّة العمل المتوازي والتكامليّ بين لجنة المتابعة والقائمة المشتركة، هي التي تُفرّغ باستمرار من جوهرها، وأصبحت تُجاري المقولة التي تتبنّاها حركة أبناء البلد، والتي ملخصها أنّ المتابعة تنحدر في ظلّ القائمة المشتركة والاعتماد المتزايد على العمل البرلمانيّ، كما أظهرت الانتخابات الأخيرة، حيث ارتفع عدد مقاعد القائمة المشتركة إلى 15 مقعدًا، ممّا يبيّن أثرها في وعي الفلسطينيين في الداخل، وانخفاض أهميّة المتابعة.

ويجد مصطفى في مقالته (2012) أنّه "يتزاحم حول فكرة إصلاح لجنة المتابعة توجّهان: التوجّه الأوّل يطالب بإعادة بناء لجنة المتابعة، أمّا التوجّه الثاني فإنّه يطالب بإعادة تنظيم لجنة المتابعة، والفرق بين إعادة البناء وإعادة التنظيم أنّ الثاني يطلب إصلاح اللجنة من الداخل، بينما يطلب التوجّه الأوّل إعادة بنائها من الخارج، أي تفكيك اللجنة وإعادة بنائها من جديد، ويتطلّب ذلك صياغة جديدة لدستور اللجنة وهيكلتها، وفي هذه الحالة تكون الانتخابات المباشرة لمركّبات وأعضاء لجنة المتابعة في صلب إعادة البناء".¹³ هذه التوجّهات خلقت استقطابًا ومحاصصة بين المركّبات على حدّ قول مصطفى، حيث إنّ الجهة كانت ترفض إعادة البناء من الخارج والانتخاب المباشر، لخوفها من اعتبار هذه الخطوة كفكّ ارتباط لها عن المواطنّة الإسرائيليّة، والخروج عن حيّز الدولة السياسيّ وبرلمانها، وهو ما يثير العديد من الإشكاليّات تجاه استمرار الجسم، والأحزاب،

¹² المصدر السابق.

¹³ مصطفى، مهتد. مصدر سابق.

وشرعتها القانونية في الدولة، وفي ظلّ هذا الخلاف المستمرّ في العقدين الأخيرين، نمت لجان مهنيّة في المتابعة، كخطوة إصلاحية.

ولفت مصطفى إلى أنّ "النقاش الموسّع حول إصلاح لجنة المتابعة في العقد الأخير ساهم في اتخاذ خطوات إصلاحية بنيوية، ولكنها لم ترتقِ باللجنة على نحوٍ كافٍ كإطار قوميٍّ للجماهير الفلسطينية. ونشير -في الأساس- إلى ثلاث خطوات أساسية: انفصال اللجنة القطرية عن لجنة المتابعة، وصياغة بنية هيكلية جديدة (نظام داخليّ)، وإقامة لجان مهنيّة وفق المحاصصة الحزبية"¹⁴ وذلك سيتبعه انتخاب رئيس اللجنة عبر الحسم الديمقراطيّ لا عبر التوافق والإجماع.

على أثر ذلك، احتوت القيادات الخلاف المستمرّ بشأن أهلية لجنة المتابعة مقابل البقاء في حيّز المواطنة السياسيّ، من خلال لجان مهنيّة وبعض الإصلاحات في ما يتعلّق بالنظام الداخليّ، حتّى عام 2012. بيّد أنّ الإصلاحات لم تكن بغية جعل لجنة المتابعة قيادة عليا سياسية، بل بغية جعلها لجنة تنسيق أكثر نجاعة، وفقًا للتطوّرات والمآلات التي نراها اليوم، حيث فشلت القيادات في تطوير آلية انتخابية وبرامج عمل ومشاريع تستطيع الأحزاب التنافس لإدارتها وقيادة الجسم، بل أصبحت مجرد جسم هامشيّ مقابل العمل البرلمانيّ الذي أثار خلافات أخيرة بين التجمّع من جهة إبان التوصية على چانتس، والجمهية والإسلامية الجنوبية من جهة أخرى. بينما تعلق أصوات الاختلافات والنقاشات والتطوّرات في العمل البرلمانيّ، يخفت جدًّا دور لجنة المتابعة، وتبقى جسمًا تنسيقيًا بين الأحزاب.

¹⁴ المصدر السابق.